

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
Zamleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media



هاشتاغ فلسطين



2022

خَملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ #هاشتاغ فلسطين 2022

المساهمون/ات: أحمد قاضي ومنى شتية وكاثرين أبوعمشا

نقله إلى اللغة الإنجليزية: شركة رتاج للحلول الإداريّة
تحرير لغوي باللغة العربية: شركة رتاج للحلول الإداريّة
تحرير لغويّ باللغة الإنجليزية: ياسمين عراقي وإريك سايب
تصميم: أمجد بدران

رُخص هذا الإصدار بموجب الرّخصة الدّولية: نَسب المُصنّف -غير تجاري- منع الاشتقاق 4.0 دولي
للاطلاع على نسخة من الرّخصة، يُرجى زيارة الرابط التّالي:
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>

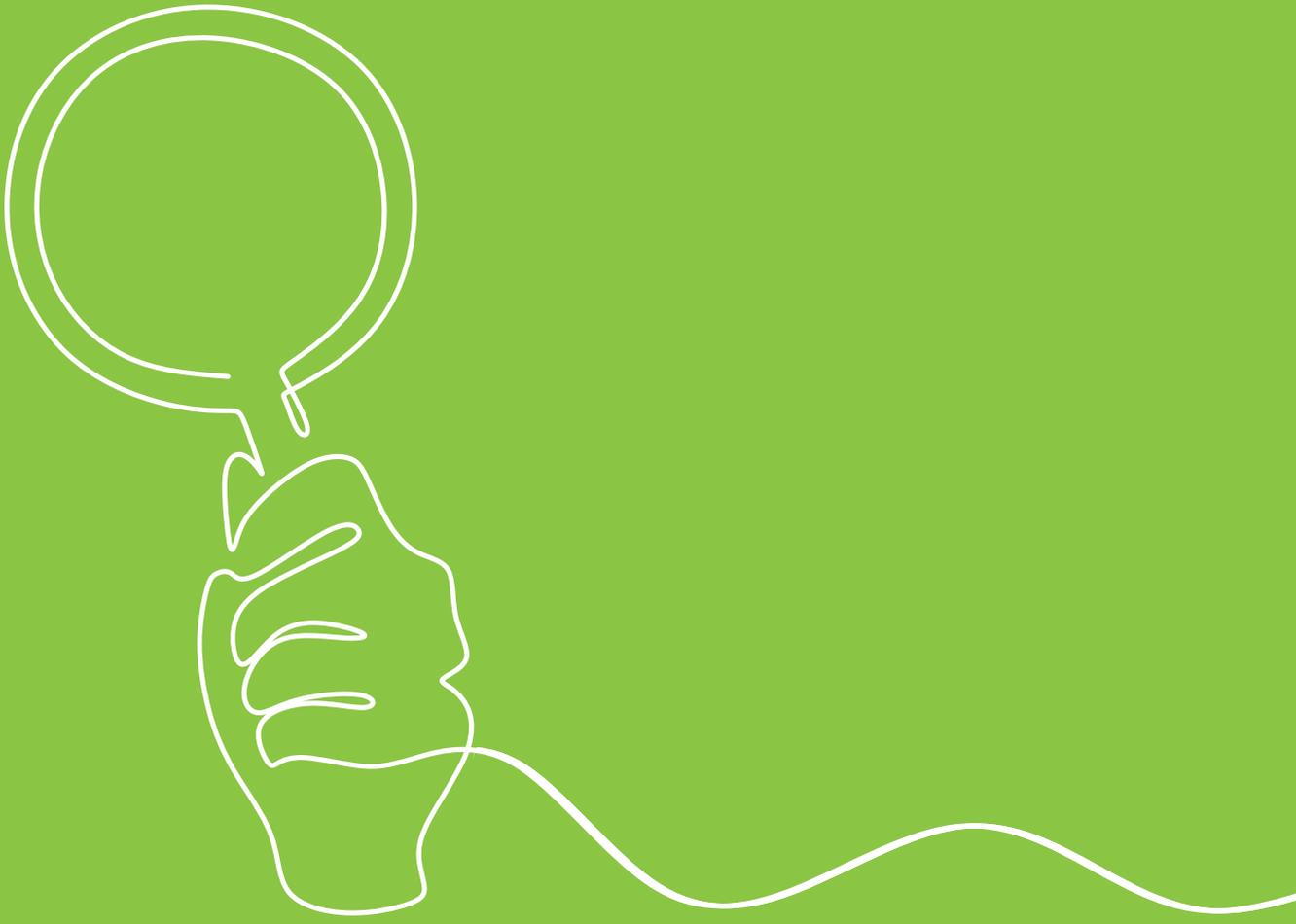
نتطلّع لتواصلكم/ ن معنا عبر القنوات التّالية:
البريد الإلكترونيّ: info@7amleh.org
الموقع الإلكترونيّ: www.7amleh.org
الهاتف: +972 (0)774020670

تابعونا وتابعنا عبر صفحاتنا على منصات التّواصل الاجتماعيّ: 7amleh

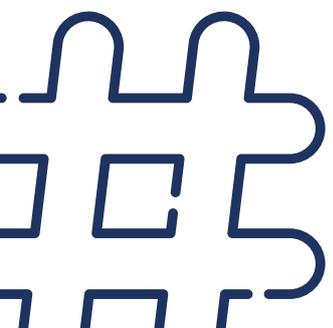


قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	5
المقدمة	6
حرية الرأي والتعبير	9
السلطات الإسرائيلية	9
السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة	10
شركات منصات التواصل الاجتماعي	10
الحق بالخصوصية وحماية البيانات	17
السلطات الإسرائيلية	17
السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة	18
شركات المراقبة والتجسس	19
القطاع الخاص	20
الحق في التجمع والتنظيم	22
اقتصاد رقمي	25
الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	27
النتائج	33
توصيات	36
الشركات	36
منظمات المجتمع المدني المحليّة والدّولية	37
السلطة الفلسطينية	37
دول الطرف الثالث	38
ملاحق	40



الملخص التنفيذي



الملخص التنفيذي



شهد عام 2022 أحداثاً سياسية واجتماعية واقتصادية عديدة ومتشعبة؛ أثرت بشكلٍ كبير على الفضاء الرقمي وانعكست على واقع الحقوق والحريات الرقمية الفلسطينية أيضًا. فقد تطوّرت منذ بداية العام الأحداث الميدانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكلٍ غير مسبوق منذ سنوات، لا سيّما مع تصاعد الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على بعض المدن الفلسطينية، في الضفة الغربية، وتزايد القمع والمداهمات لها على مدار الشهور المنصرمة. ساهم ذلك في زيادة المحتوى والنقاش بين الفلسطينيين/ات والنشطاء -عالميًا- عبر منصات التواصل الاجتماعي، تعليقًا على الأحداث الجارية؛ فرافقته ممارسات الرقابة والتقييد؛ إذ وثّق مركز حملة ما مجموعه 1119 انتهاكًا رقميًا، خلال عام 2022، ارتكبتها شركات منصات التواصل الاجتماعي، والسلطات، وجهات أخرى في السياق الفلسطيني.

كما سنّت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءً عسكريًا على قطاع غزة، استمر من 5 إلى 7 آب 2022، لحقه تصاعد اعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة، ورافقها رقابةً وتقييد شديدان، من طرف شركات منصات التواصل الاجتماعي، جعلت من شهر آب شهر الذروة لتقييد المحتوى الفلسطيني رقميًا، حيث وصل عدد الانتهاكات الموثقة من قبل المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية (حُر)؛ التابع لمركز حملة إلى 229 انتهاكًا، خلال الشهر¹.

يسرد التقرير أبرز التطورات على صعيد الحقوق الرقمية الفلسطينية خلال العام 2022، ويشخص حالة الحريات الرقمية الفلسطينية؛ فيتطرّق بخصوصها إلى ممارسات وسياسات السلطات الإسرائيلية، والسلطات الفلسطينية، لا سيّما على صعيد موضوع حُرّيّة الرأي والتعبير؛ والاعتقالات على خلفية ممارستها، بالإضافة إلى الحقّ في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، والحقّ في التجمّع والتنظيم، كما يتطرّق التقرير أيضًا- إلى ممارسات اجتماعية رقمية ضارّة، مثل خطاب الكراهية والعنف الرقمي، المبني على النوع الاجتماعي وحملات تشويه السمعة. كما يسلط التقرير الضوء على دور شركات منصات التواصل الاجتماعي وأثرها على الحقوق الرقمية الفلسطينية، خلال عام 2022، بما فيها ما خلص إليه "تقرير العناية الواجبة ذات الصلة بحقوق الإنسان، حول آثار "ميتا" في إسرائيل وفلسطين في أيار 2021"، الصادر عن شبكة "أعمال من أجل مسؤولية مجتمعية" العالمية والمعروفة بـ BSR، الذي طال انتظاره، بشأن آثار سياسات شركة "ميتا" حول إدارة المحتوى ذات العلاقة بالسياق السياسي الفلسطيني، باللغتين العربية والعبرية، خلال هبة أيار عام 2021.

كما يتطرّق التقرير إلى أبرز التحديثات المتعلقة بتقنيات المراقبة والتجسس، وما خلصت إليه اللجنة الخاصة المشكّلة من البرلمان الأوروبي "PEGA" للتحقيق بمزاعم استخدام بعض الحكومات الأوروبية برامج تجسس إسرائيلية، في مساعيها للتجسس على صحفيين/ات وسياسيين/ات ونشطاء/ات،² وخطر هذه التقنيات على الحقوق والحريات حول العالم، بما فيها بحق الفلسطينيين/ات.³ ناهيك عن التطرق للتطورات التشريعية على صعيد الحق بالخصوصية، في السياق الفلسطيني الداخلي.

(1) المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية (حُر).

(2) يورو نيوز، 2022. "تشكيل لجنة برلمانية أوروبية للتحقيق بشأن استخدام برنامج التجسس "بيغاسوس" الإسرائيلي." آخر تحديث بتاريخ 23 شباط 2022.

(3) العربي الجديد، 2022. "أربع دول أوروبية على الأقل تستخدم برامج تجسس بشكل "غير قانوني". آخر تحديث بتاريخ 9 أيلول 2022.

كما يعرض التقرير تحديثاً لأبرز التطوّرات والمؤشرات، حول الحقّ في التجمّع والتنظيم الرقمي والانتهاكات المتعلقة بهذا الحق، خلال العام 2022، ثم ينطلق من ذلك إلى أبرز التحديات الخاصة بالاقتصاد الرقمي، وعرض المؤشرات والأرقام الخاصة بخطاب الكراهية والتمييز والعنف الرقمي عبر الإنترنت. وأشار التقرير إلى استمرارية انتشار المحتوى المضلل، على نطاق واسع، لا سيّما مع حدوث أي تطوّرات وأحداث سياسية واجتماعية، ويُلاحظ ذلك على مختلف منصّات التواصل الاجتماعي.

في نهاية التقرير؛ يضع التقرير بين يدي القارئ/ة وصناع القرار أبرز الاستخلاصات والنتائج التي خرج بها، ومن ثم التوصيات الموجهة للجهات المختلفة ذات العلاقة، بهدف الوصول إلى فضاء رقمي فلسطيني آمن وعادل وحرّ.

المقدمة

يُصدر مركز حملة بشكلٍ سنوي تقرير "هاشتاغ فلسطين"، يهدف من خلاله إلى تلخيص حالة الحقوق والانتهاكات الرقمية الفلسطينية على مدار العام. ويأتي تقرير "هاشتاغ 2022" ليُجمل أبرز أنماط انتهاكات الحقوق الرقمية وتوجهاتها، ويعرض المؤشرات التي وثّقها "مركز حملة" خلال عام 2022.

يورد هذا التقرير أبرز التحديثات الخاصة بالحقوق والحريات الرقمية ذات الصلة، سواء على الصعيد الفلسطيني الداخلي، أو فيما يتعلّق بممارسات السلطات الإسرائيلية في البلاد، بالإضافة إلى أبرز التحديثات المتعلقة بالشركات التكنولوجية، وذلك استناداً لقاعدة البيانات التي قام المركز ببنائها حول الأخبار والتقارير والأبحاث كافة، التي نشرت خلال العام بشأن القضايا ذات العلاقة بالفضاء الرقمي الفلسطيني.

يساهم توفير هذه التحليلات والبيانات في تقييم حالة الحقوق الرقمية الفلسطينية، ومساعدة الجهات المعنية في اتخاذ قراراتها وتصميم تدخلاتها، لحماية الحقوق ومناصرتها، بناءً على معلومات دقيقة لخدمة قراراتها وتدخلات أكثر نجاعة وتأثيراً في حماية الفلسطينيين/ات على الإنترنت.

يسعى تقرير هاشتاغ فلسطين إلى تحليل أبرز أنماط الانتهاكات وتشخيص حالة الحقوق الرقمية خلال عام 2022. وفي سبيل ذلك، يعتمد على تحليل البيانات الكميّة، التي وثّقها مركز حملة خلال العام، من خلال [المركز الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية - حرّ](#)، فيتمّ تحليل البيانات لاستخراج أبرز المؤشرات. يربط التقرير بين هذه الانتهاكات الموثّقة، بحسب المرصد، والتطورات السياساتية والسياسية على مدار العام، وتلك الواردة في التغطية الإخبارية والصحفية للتقارير المكتوبة المحلية والدولية، التي وصل عدد ما جمعه مركز حملة ما يقرب من 1000 مادة حول

الحقوق الرقمية الفلسطينية، خلال عام 2022 فقط. جرى توثيق هذه المواد في قاعدة بيانات مركز حملة. كما يستند هاشتاغ 2022 في التحليل أيضًا على تقارير وأبحاث ومنشورات مركز حملة المتخصصة، كذلك على تقارير المؤسسات الحقوقية الأخرى ذات العلاقة، كما ونفذت مجموعة مقابلات مع مختصين/ات في المجالات المطروحة للاطلاع على أبرز التطورات، بغية تعزيز المعاني والنتائج، التي خرج بها التقرير. إضافة لذلك، يتميّز التقرير باعتماده على مؤشرات وأرقام وثقها مركز حملة، أو حصل عليها، عبر إجراءات مسوِّحًا اجتماعية، بالتوازي مع تحليله سياسات واتجاهات وممارسات كيفية؛ تؤطر المؤشرات الكمية وتفسرها وتقدمها بطريقة ذات معنى، من أجل الخروج بتصوّر واضح ودقيق لحالة الحقوق الرقمية الفلسطينية، خلال عام 2022.

ينطلق التقرير في تحليله من الواقع التالي، تتحكّم إسرائيل بشكلٍ مطلق في البنية التحتية المادية وغير المادية للإنترنت والفضاء الرقمي، في المنطقة كاملةً من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، وبناءً على ذلك فإنّ كافة التفاعلات الرقمية والحريّات التي تنجم عنها تكون تحت السيطرة الإسرائيلية. فلا يدخل أي نوع أو صنف من أصناف الأجهزة الإلكترونية لأي استخدام كانت، للتعليم أو الصحة أو المال أو التواصل وغيرها، دون موافقة السلطات الإسرائيلية، التي تتحكّم بالحدود، وكذلك الحال على النطاق المادي، تتحكّم إسرائيل بترددات الاتصالات والإنترنت بشكلٍ مطلق، وتقدّم نسبًا مضبوطة من الترددات وفقًا لأولوياتها وسياساتها.

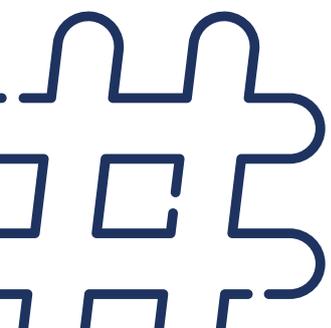
فعلى سبيل المثال، سمحت دولة الاحتلال بعمل الجيل الثالث من الإنترنت في الضفّة الغربية فقط في عام 2018، في حين لا يزال قطاع غزّة يعمل على ترددات الجيل الثاني، بسبب عدم سماح إسرائيل بإدخال المعدّات اللازمة وتوفير الترددات المطلوبة. ولذلك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة خاصّةً لشعب يزرع تحت الاحتلال.⁴

هذا التحكّم المطلق في البنية التحتية للاتصال بالإنترنت والنشاط الرقمي يقوِّض، بشكلٍ كبير، أيّ جهود فلسطينية حقوقية أو سياسية، لتعزيز حرّية الرأي والتعبير في الفضاء الرقمي، وحماية الخصوصية، وحماية البيانات الشخصية، وتأمين الحق في التجمّع والتنظيم، عبر الإنترنت، أو حماية المستخدمين/ات من الخطابات العنصرية وخطابات الكراهية.

(4) وكالة الأناضول.. 2023. "غزة المحاصرة تعاني فجوة رقمية (تقرير)". آخر تحديث بتاريخ 5 كانون الثاني..



حرية الرأي والتعبير



حرية الرأي والتعبير



السلطات الإسرائيلية

تمرّ مسوّد قانون منع التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي، المعروف بـ "قانون فيسبوك" بإجراءات الكنيست من أجل إقراره، ولعل ما قد تشمله نتائج هذا القانون -إن تم نشره- تنظيم وتقنين عمليات الرقابة والتقييد، التي تقوم بها جهات إسرائيلية رسمية مختلفة للمحتوى الداعم لفلسطين، على مدار سنوات. إذ يمنح مشروع القانون السلطات الإسرائيلية صلاحيات واسعة على المحتوى المنشور رقميًا، بما في ذلك عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وصفحات وسائل الإعلام، ويلزم هذه الجهات بحذف محتوى ومضامين، ومنع الوصول لها إذا ما تضمّنت محتوى قد يصنّف على أنه "إرهاب" أو "تحريض" وغيرهما من المصطلحات الفضفاضة، التي يمكن توظيفها وفقًا للقوانين الإسرائيلية، لحجب وحظر المواقع والمحتوى الفلسطيني.⁵

إلاّ أنّه -عمليًا- ورغم عدم إنفاذ "قانون فيسبوك" بعد، تشنّ السلطات الإسرائيلية حملات اعتقالات على خلفية النشر على منصات التواصل الاجتماعي بحجّة "التحريض"، إذ تعتقل سلطات الاحتلال سنويًا مئات الفلسطينيين/ات، على خلفية النشر على منصات التواصل الاجتماعي، فقد اعتقل 410 فلسطينيين/ات على خلفية التعبير عبر منصات التواصل خلال عام 2022،⁶ و390 شخصًا اعتقلوا على الخلفية ذاتها في العام السابق 2021.⁷ وأشارت الشرطة الإسرائيلية في بياناتٍ مختلفة أنّها تحرّكت واعتقلت فلسطينيين/ات، منهم قاصرون على خلفية النشر على منصات التواصل الاجتماعي.⁸

تستمر السلطات الإسرائيلية ووحدة السايبر الإسرائيلية في الضغط على شركات التواصل الاجتماعي من أجل فرض رقابة متزايدة على المحتوى الفلسطيني، من خلال إرسال آلاف الطلبات بخصوصها سنويًا إلى الشركات. تشير آخر البيانات، التي تمّ رصدها، إلى ارتفاع ما قدمته إسرائيل من طلبات إزالة محتوى، خلال الأسابيع الثلاثة بين شهري آذار ونيسان من عام 2022 إلى ما نسبته 800% عن عدد طلبات الإزالة في الفترات الاعتيادية.⁹

في ذات الوقت، كثّفت مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل من حملاتها ضد صحفيين/ات وناشطين/ات داعمين لفلسطين حول العالم، على خلفية نشرهم محتوىً مناصرًا للقضية الفلسطينية عبر منصات التواصل الاجتماعي، مثل فصل عدد من الصحفيات والصحفيين لدى دويتشه فيله.¹⁰

(5) حملة 2022، "تحليل قانوني لمشروع قانون منع التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي". آخر تحديث بتاريخ 21 نيسان..

(6) مركز فلسطين لدراسات الأسرى. 2022. "مركز فلسطين / 7 آلاف حالة اعتقال بينهم (164) امرأة، و(865) قاصراً خلال العام 2022". آخر تحديث بتاريخ 31 كانون الأول..

(7) شبكة معًا الإخبارية. 2022. "390 حالة اعتقال على خلفية الكتابة على مواقع التواصل خلال 2021". آخر تحديث بتاريخ 10 كانون الثاني..

(8) كل العرب. "شرطة إسرائيل تراقب شبكات التواصل: اعتقال شبّان من القدس بشبهة نشر التحريض والعنف ودعم الإرهاب". آخر تحديث بتاريخ 13 نيسان 2022..

(9) The Times of Israel. 2022. "Cyber unit reports 800% increase in online terror incitement amid recent attacks." Last modified April 13.

(10) أُنترنا فلسطين. 2022. "دويتشه فيله" تفصل الصحافية الفلسطينية مرام سالم. "آخر تحديث 7 شباط..

تقود مجموعات صهيونية متطرفة في كثيرٍ من الأحيان، جهودًا متصاعدة للضغط بشكلٍ مستمرٍ على مدار الأعوام المنصرمة ضد النشطاء/ات والصحفيين/ات الفلسطينيين/ات والداعمين/ات لفلسطين في المحافل والمؤسسات ووسائل الإعلام العالمية. وتهدف في نهاية المطاف إلى إسكات الأصوات التي تنتقد إسرائيل وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، من خلال إلحاق ضررٍ بسمعة المنصّات والأشخاص الداعمين/ات لفلسطين،¹¹ وإقصائهم/ن من المحافل الدولية.

أشار يوسف منير، الباحث في "المركز العربي - واشنطن دي سي" إلى أنّ مجموعات الضغط الإسرائيلية تبنت، بشكلٍ متزايد، سياسة الإسكات خلال السنوات الماضية، لأنّها شعرت بفقدانها القدرة على تعميم روايتها كما في السابق". وأضاف منير أنه لا يزال لدى مجموعات الضغط الإسرائيلية القدرة على التأثير على النشاط الرقمي الفلسطيني. وتهدف هذه الجهود، في نهاية المطاف، إلى نزع الشرعية عن النشاط السياسي والرواية الفلسطينية، وإيذاء المؤسسات والمجموعات الناشطة لصالح القضية الفلسطينية.¹²

السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة

كشف تحقيق استقصائي عن تشكيل مجموعات فلسطينية مرتبطة بالأجهزة الأمنية الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، تعمل على تنظيم حملات تبليغات بحق حسابات وصفحات فلسطينية، تنشر محتوىً نقدياً بحق السلطة الفلسطينية وسياساتها.¹³ وقد وصل مركز حملة عددٌ من الحالات، التي أبلغت عن وجود حملات تبليغ بحقها، على خلفية المحتوى المعارض لسياسات السلطة الفلسطينية.

في الوقت ذاته، تنفّذ السلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية، وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، عمليات احتجاز تعسّفي واستدعاءات متكرّرة لنشطاء/ات وصحفيين/ات على خلفية النشاط الرقمي والتعبير عن الرأي، عبر منصّات التواصل،¹⁴ وثق مركز حملة 7 حالات احتجاز تعسّفي من السلطات الفلسطينية، على خلفية النشر على منصّات التواصل الاجتماعي والتعبير عن الرأي، في الفضاء الرقمي.

شركات منصّات التواصل الاجتماعي

نشرت شبكة "الأعمال من أجل المسؤولية المجتمعية" المعروفة بـ (BSR) تقرير العناية الواجبة ذات الصلة بحقوق الإنسان حول آثار سياسات إدارة المحتوى لشركة "ميتا" في إسرائيل وفلسطين خلال هبة أيار 2021؛ والذي حقق في معالجة "ميتا" للمحتوى الفلسطيني المنشور باللغة العربية واللغة العبرية ذات العلاقة بالسياق السياسي الفلسطيني على منصّاتها. أكد التقرير على ما كرّره مرارًا مركز حملة ومؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية بخصوص انحياز الشركة ضد المحتوى الفلسطيني، والذي يؤثر بشكل واضح على حق الفلسطينيين/ات في حرية الرأي والتعبير، وحقهم/ن في التجمع والتنظيم، وحقهم/ن في عدم التمييز والمشاركة السياسية من بين حقوق أخرى.

(11) https://www.youtube.com/watch?v=nF_uGo9Hwol

(12) مقابلة بحثية. يوسف منير. المركز العربي في واشنطن. 13/12/2022.

(13) العربي الجديد. 2022. "استهداف المحتوى الفلسطيني... حملات رقمية يقودها منتسبون للسلطة". آخر تحديث بتاريخ 17 تموز.

(14) "محامون من أجل العدالة: 500 حالة اعتقال واستدعاء نفذتها السلطة في الضفة منذ بداية 2022". آخر تحديث بتاريخ 9 كانون الأول.

أشار التقرير إلى الإفراط في إنفاذ سياسات إدارة المحتوى على المحتوى الفلسطيني المنشور باللغة العربية، مقارنة بقلّة إنفاذ سياسات إدارة المحتوى على المحتوى الإسرائيلي المنشور باللغة العبرية. إنّ نتيجة هذا الانحياز في تطبيق سياسات إدارة المحتوى، أدت في العديد من الحالات إلى فرض الرقابة المفرطة على المحتوى الفلسطيني، الذي يوثق انتهاكات حقوق الإنسان، التي يتعرض لها الفلسطينيون/ات، والتأثير بشكل سلبي على حق الفلسطينيين/ات في نشر روايتهم/ن، وحق الفلسطينيين/ات في عدم التمييز. بالمقابل ساهم في إبقاء المحتوى التحريضي والعنيف ضد العرب والفلسطينيين/ات المنشور باللغة العبرية على منصات شركة "ميتا" على مستوى كبير، هذا النوع من المحتوى عادة ما يمتد على شكل اعتداءات على أرض الواقع.

في هذا السياق، وثق مركز حملة خلال أحداث أيار 2021، تحديداً في الفترة الزمنية بين 6 - 21 أيار، ارتفاعاً شديداً في وتيرة المحتوى العنصري على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، إذ رصد تقرير مؤشر العنصرية والتحريض لمركز حملة انتشار أكثر من 183,000 محادثة تضمّنت محتوىً عنصرياً، أو شتماً ضد العرب من بين 1,090,000 محادثة علنية منشورة باللغة العبرية على الانترنت حول السّكان العرب والفلسطينيين.¹⁶ وعلى الرغم من أهميّة نتائج تقرير العناية الواجبة، إلا أنّ أبرز ثغراته عدم تطوّره إلى معالجة الأسباب الجذرية لانحياز شركة "ميتا" ضد الرواية الفلسطينية، كما أشارت منى شتية، مديرة المناصرة والتواصل في مركز حملة، وأبرزها الطلبات الرسمية الإسرائيلية للشركات من أجل إزالة محتوى فلسطيني، التي تخرج من وحدة السايبر الإسرائيلية، وتساهم في فرض رقابة متعمّدة وشديدة على المحتوى الفلسطيني، الأمر الذي يؤدي إلى الانحياز في تطبيق سياسات إدارة المحتوى ضد المحتوى الفلسطيني. ولعلّ أحد أهم التوصيات التي تعالج هذه الإشكالية التوصية الخاصة بتعزيز الشفافية، فيما يتعلّق بالطلبات الحكومية، كما أوضحت شتية، ويمكن للمؤسسات الحقوقية البناء والعمل على هذه التوصية، خلال الأعوام المقبلة؛ للكشف عن مدى تأثير الطلبات الإسرائيلية في الرقابة على المحتوى الفلسطيني.¹⁷

وعلى النقيض مما يحدث في السياق الفلسطيني، وعقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، خرجت شركة "ميتا" بمجموعة من الإجراءات، التي أعلنتها عبر المدونة الخاصة بها؛ من ضمنها السماح للمستخدمين/ات الأوكرانيين بنشر محتوى تحريضي ويدعو للعنف بحق الجنود والسياسيين الروس، ضمن استثناءات الشركة في ظروف خاصة. وبذلك تمنح الشركة الأوكرانيين/ات الحق في الدفاع عن النفس في وجه الاعتداء الروسي.¹⁸

تدعي شركات التواصل الاجتماعي أنّها ملتزمة بالقانون الأمريكي، ووفقاً لذلك تلتزم بقوانين "مكافحة الإرهاب" الأمريكية، وتبني العديد من سياساتها وفق هذه القوانين، مثل سياسة "الأفراد والمنظمات الخطرة" في شركة "ميتا"، ولكن تغفل هذه الشركات عن أنّ هذه القوانين غير مصمّمة خصيصاً لشركات منصات التواصل، وغير مصمّمة لسياقات ثقافية وسياسية غير أمريكية، كما توضح شتية، بالإضافة إلى أنّها قوانين تتمحور وتتمركز حول الولايات المتحدة الأمريكية وأولوياتها، الأمر الذي يجعلها غير متناسبة، فمثلاً في حالة قائمة الأفراد والمنظمات الخطرة الخاصة بشركة "ميتا"، التي تم تصميمها بحسب قائمة مكافحة الإرهاب للولايات المتحدة الأمريكية، تدرج الشركة، بشكل غير متناسب، عددًا من "الأفراد والمنظمات الخطرة"، من الدول العربية والإسلامية والعالم الجنوبي، في حال تمّت مقارنتها مع دول العالم الشمالي والدول الأوروبية والأمريكية. وبالتالي على الشركات إعادة دراسة ما ينطبق وما لا ينطبق من بنود قوانين

(15) Zamlah. 2022. "Statement Regarding BSR's HRA for Meta on Palestine & Israel." Last modified September 27.

(16) حملة. 2021. "مؤشر العنصرية والتحريض: ارتفاع العنصرية والتحريض ضد الفلسطينيين/ات والعرب خلال العدوان الإسرائيلي الأخير." آخر تحديث 15 حزيران.

(17) مقابلة بحثية. منى شتية. مديرة المناصرة والتواصل في مركز حملة. 27/11/2022.

(18) The Verge. 2022. "Facebook allows posts with violent speech toward Russian soldiers in specific countries." Last modified March 11.

"مكافحة الإرهاب" في الفضاء الرقمي، بما يتلاءم وطبيعة العالم الجديد، الذي خلقته منصات التواصل الاجتماعي، حيث لا يمكن للقوانين السابقة، التي سُنت لمعالجة واقع مغاير أن تطبق على منصات تواصل اجتماعي، تعمل في سياقات شديدة الاختلاف.¹⁹

خلال هذا العام، أثير الكثير من الجدل والنقاش حول منصة تويتر وحرية التعبير من ناحية، وخطابات الكراهية من ناحية أخرى، إثر استملاك رجل الأعمال إيلون ماسك لها خلال عام 2022، وعزز من المخاوف والجدل السياسات والقرارات الجديدة المرتبطة، مثل تسريح حوالي نصف العاملين، وحل مجلس الثقة والسلامة، الذي يضم عددًا من المؤسسات الحقوقية، من مختلف دول العالم، بالإضافة إلى فرض رسوم على العلامة الزرقاء.²⁰

في السياق الفلسطيني، لعلّ أبرز تأثير، وإن كان مؤقتًا لحين تشكيله من جديد، حلّ مجلس الثقة والسلامة، الذي يتكوّن من حوالي 100 مستشار/ة وحقوقيين/ات يساهمون في تحديد سياسات إدارة المحتوى وحماية المستخدمين/ات على المنصة،²¹ مع العلم بأن مركز حملة أحد هذه المؤسسات الأعضاء في المجلس، ويبدو أنّ هذا القرار وغيره من التحولات الداخلية، خلال هذه المرحلة الانتقالية بالفعل بدأت تؤثر على سرعة استجابة الشركة لتوجهات مركز حملة بحسب ملاحظة مرصد انتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية (حر).

ومن أبرز التخوّفات تلك المتعلقة بالنقاش حول حرية التعبير وخطابات الكراهية على المنصة، إذ يرفع إيلون ماسك شعار حرية التعبير في المقدمة، ولكن بحسب مؤشر العنصرية والتحريض، الصادر عن المركز حملة بشكل سنوي، تبين أن أكبر نسبة من خطاب العنصرية والتحريض والخطاب العنيف الإسرائيلي ضد العرب والفلسطينيين/ات ينتشر عبر منصة تويتر، فبحسب تقرير العام 2021 تبين أنّ 58% من هذا الخطاب الموجّه ضد الفلسطينيين/ات انتشر عبر منصة تويتر، الأمر الذي يجعل هذه السياسة تنطوي على مخاطر مزيد من الانتشار لخطاب الكراهية الإسرائيلية إذا ما تساهلت سياسات الشركة معها في الأعوام المقبلة.²²

وأظهر تقرير اتّساع انتشار ظاهرة استخدام منصات "تيك توك" و"تيليجرام" خلال عام 2022 بين المستخدمين/ات الفلسطينيين/ات مقارنة بالأعوام المنصرمة، في الوقت الذي انخفضت نسبة مستخدمي/ات منصة "فيسبوك" بشكلٍ طفيف، فقد بلغ استخدام منصة "تيك توك" وتيليجرام 38% و37% على التوالي من بين مستخدمي/ات منصات التواصل الاجتماعي، ويعد هذا أكثر من ضعف عدد المستخدمين/ات لتطبيق "تيك توك" في فلسطين قبل ثلاثة أعوام، حيث بلغت آنذاك 17.5% فقط.²³

هذا وقد برز دور منصة "ريدت" الأمريكية في اتخاذ دور مشابه لغيرها من الشركات الأخرى، التي فرضت -أيضًا- الرقابة على المحتوى الفلسطيني، ظهر ذلك تحديدًا إثر نشر تقرير منظمة العفو الدولية، التي وصفت إسرائيل بنظام الفصل العنصري "الأبرتهاید"؛ إذ حظرت المنصة العديد من الآراء، التي احتفت بالتقرير ووصفه إسرائيل بنظام فصل عنصري، على الرغم من أنّها من المنصات قليلة الاستخدام فلسطينيًا.²⁴

(19) مقابلة بحثية. منى شتيه. مديرة المناصرة والتواصل في مركز حملة. 27/11/2022.

(20) CNN. 2022. "Twitter layoffs continue under Elon Musk." Last modified December 22.

Tech Crunch+. 2022. "Twitter disperses the Trust & Safety Council after key members resigned." Last modified December 13.

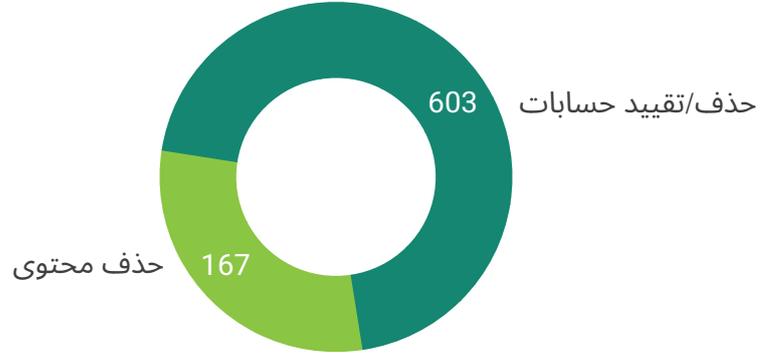
(22) حملة. 2022. "مؤشر العنصرية والتحريض 2021: تضاعف العنصرية والتحريض ضد الفلسطينيين والعرب خلال العام." آخر تحديث بتاريخ 17 كانون الثاني

(23) آبيوك. 2022. "تقرير وسائل التواصل الاجتماعي لعام 2022."

The New Arab. "Reddit's silencing of pro-Palestine speech betrays its own ethos." Last modified March 7 2022.

واصلت شركات التواصل الاجتماعي المختلفة سياساتها في تقييد وفرض الرقابة على الأصوات والمحتوى الفلسطيني على منصاتها المختلفة، وتوزّع انتهاكات الرقابة على المحتوى، التي وثّقها مركز حملة خلال عام 2022 على النحو التالي:

توزيع الانتهاكات حسب نوعها



(1)

توزيع الانتهاكات حسب الأرباع



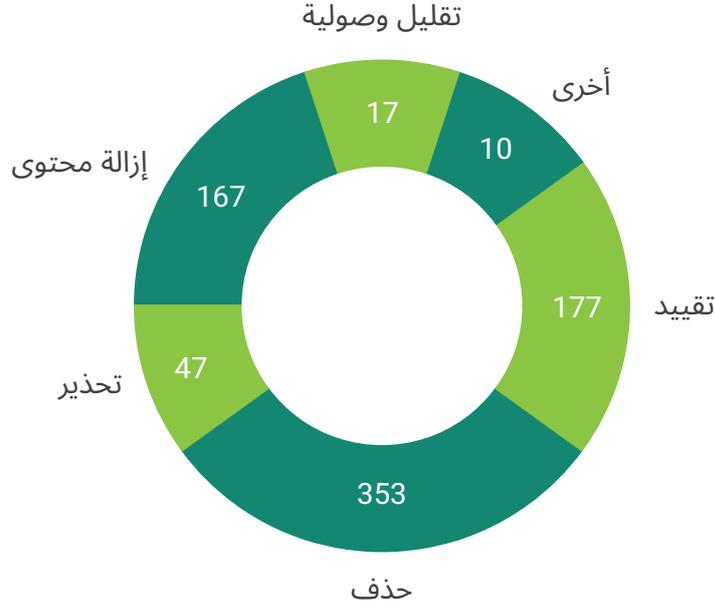
(2)

توزيع الانتهاكات حسب المنصات



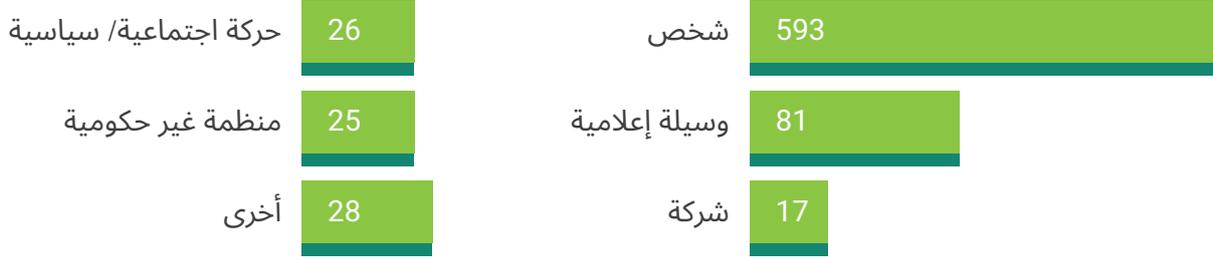
(3)

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد



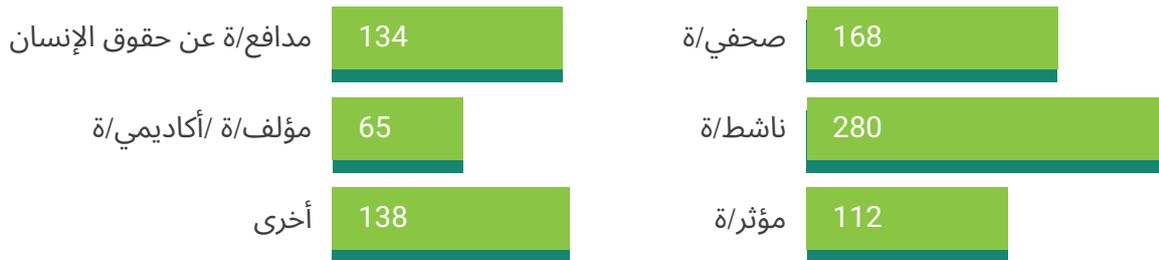
(4)

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة



(5)

توزيع انتهاكات الأفراد حسب صنف الضحية²⁵



(6)

(25) قد يحمل الشخص أكثر من صفة في الوقت ذاته، مثلًا ناشط/ة سياسي/ة وصحفي/ة، ولذلك فإنّ الصفات أكثر من أعداد الأشخاص المتأثرين/ات.

تصنيف الضحايا حسب الجنس



(7)

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل



(8)

عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها من قبل الشركة



(9)

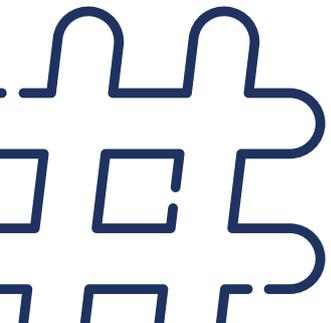
توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة



(10)



الحق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية



الحق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية



يتعرض الحق في الخصوصية للفلسطينيين/ات لانتهاكات عدّة، من أطراف مختلفة وعبر أدوات متنوّعة. لعل أبرز ذلك انتهاك السلطات الإسرائيليّة لهذا الحق بشكل مستمر، وتجميعها بيانات بشكل دائم حول الفلسطينيين/ات الواقعيّن/ات تحت حكمها، دون أي ضوابط أو رادع، بل تُعدّ رائدة في تطوير تقنيات المراقبة والتّجسس وتصديرها عالميًّا، وبالتالي لا يمكن تحديد الكيفية والكميّة من البيانات التي تجمعها "إسرائيل"، حول الفلسطينيين/ات، وسبل تخزينها واستخدامها.

السلطات الإسرائيليّة

يموّل الاتحاد الأوروبي مشروع "روكسان" في إسرائيل، الذي يهدف إلى تطوير تقنيات التعرّف على الكلام والتّحليل البصري، وسيجري خلالها تناقل البيانات الشخصية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، على الرغم من الوعي بمخاوف استخدام المشروع بشكلٍ غير أخلاقي وغير قانوني للرقابة على السكان، كما كشفت وثيقة من نقاشات داخل الاتحاد الأوروبي حول المشروع.²⁶

وقد أظهر تقرير أطلق خلال هذا العام، إجراء نقاشات بين السلطات الإسرائيليّة والمفوضية الأوروبية حول إبرام اتّفاق لتبادل البيانات، بين الاتحاد الأوروبي والاحتلال، يشمل -بشكل استثنائي- السّكان الفلسطينيين/ات. واجهت هذه المفاوضات رفضًا من 13 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، تشمل إيرلندا ولوكسمبورغ، مع إعراب الدائرة القانونية لمجلس الاتحاد الأوروبي عن أن مثل هذا القرار سيمثّل انتهاكًا للقانون الدولي.²⁷

على صعيد آخر، تتشارك شركتنا "جوجل" و"أمازون" في مشروع "نيمبوس"، الذي يهدف إلى تزويد السلطات الإسرائيليّة بخدمات وحلول سحابية بأكثر من مليار دولار، تشكّل بنية تحتية من الذكاء الاصطناعي، تحتاجها السلطات الإسرائيليّة، وقد تستخدمها لتعزيز قدراتها في الرّقابة والتّجسس على الفلسطينيين/ات. وتشير بعض الوثائق إلى أنّ المشروع الجديد سيوفّر للحكومة الإسرائيليّة مجموعة كاملة من أدوات التّعلم الآلي والذكاء الاصطناعي المتاحة، التي ستساعدنا في تطوير إمكانياتها للتعرف على الوجه، والتّصنيف الآلي للصور، وتتبع الأشياء، وحتى تحليل المشاعر، التي تدّعي تقييم المحتوى العاطفي للصور والكلام، والكتابة. الأمر الذي أدى إلى احتجاج بعض العاملين/ات والمساهمين/ات في الشركتين مرّات عديدة ووقّع عشرات منهم/ن عرائض، تطالب بوقف المشروع لأنّه يخدم انتهاك حقوق الإنسان.²⁸

[Electronic Intifada. 2022. "EU admits teaming up with Israeli police enables mass surveillance." Last modified January 7.](#) (26)

[Asharq Al-Awasat. 2022. "Palestine Rejects EU-Israeli Draft Agreement, Says it Violates Int'l Law." Last modified November 23.](#) (27)

[The Intercept. 2022. "Documents Reveal Advanced AI Tools Google is Selling to Israel." Last modified July 24.](#) (28)

السلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة

بالرغم من انضمام السلطة الفلسطينية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في العام 2014، إلا أنها لم تقم بإقرار قانون شامل يحمي وينظم الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية الفلسطينية، وبينما يستمر الغياب في الشق التشريعي للحق في الخصوصية وحماية البيانات، تستمر -أيضاً- انتهاكات هذا الحق من قبل أطراف عديدة، بما فيها السلطة الفلسطينية. حيث أظهر استطلاع حديث لآراء الفلسطينيين/ات في الأرض المحتلة، أجراه مركز حملة، أن 29% من المستطلعين/ات أفادوا بأن أجهزة السلطة الفلسطينية اخترقت خصوصيتهم/ن وبياناتهم/ن الشخصية، وأكد 69% على مطالبتهن/ن بإقرار قانون شامل بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية.²⁹

أشارت مريم الطويل، المستشارة القانونية في وزارة الاتصالات الفلسطينية وتكنولوجيا المعلومات، إلى استمرار العمل على مسودة مشروع قانون بخصوص حماية البيانات في أروقة مجلس الوزراء الفلسطيني، بدأ العمل عليها من قبل لجنة شكّلها مجلس الوزراء عام 2016، وجرى عرضه للمرة الثالثة بعد جولة ملاحظات من الوزارات المختصة خلال عام 2022 من أجل إقراره، ووصل إلى المراحل النهائية، حيث كشفت الطويل أن الآمال عقدت على إقراره خلال العام الجاري. ووفقاً لإفادة الطويل ينظم مشروع القانون سبل جمع البيانات وتخزينها وحمايتها لدى كافة الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة، وينص على إنشاء هيئة وطنية لحماية البيانات الشخصية. وفي ذات الوقت يفرض مشروع القانون عقوبات على اختراق البيانات ويلزم بتعويض الأفراد المتضررين/ات. وبينما يجري الدفع بمشروع قانون حماية البيانات، أضافت الطويل أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية -حاليّاً- تفرض، كذلك، إجراءات وشروطاً تضمن حماية البيانات ومنع استخدامها لأغراض تجارية، كشرط مسبق لأي شركة تنوي التسجيل. وقالت الطويل إن شروط الترخيص شملت قطاع البريد الفلسطيني أيضاً، وتتطلب إجراءات لحماية البيانات في قطاع البريد، كشرط لتوفير التراخيص اللازمة.³⁰

وفي إحاطتها لمركز حملة، حول التحديثات الحكومية ذات العلاقة بالحق في الخصوصية وحماية البيانات، أفادت الطويل بأنه جرى تعديل قانون الاتصالات بإضافة بنود تضمن حماية البيانات وتمنع مشاركة بيانات المشتركين/ات لدى الشركات الفلسطينية، من دون موافقة خطية. وأضافت أن الحكومة الفلسطينية تعمل الآن على إعداد مشروع قانون خاص بالتجارة الإلكترونية، ينطوي على بنود خاصة بحماية البيانات. ناهيك عن وجود مشروع قانون خاص بالخدمات البريدية ما زال قيد الإعداد، وسيضمن كذلك حماية بيانات المستخدمين/ات الفلسطينيين/ات. بالإضافة إلى ذلك يجري إعداد مسودة مشروع تعديل على قرار بقانون المعاملات الإلكترونية، الذي ينظم عمليات التوقيع الإلكتروني ويصدّق عليها.³¹

في حين أعرب عمار جاموس، الباحث القانوني في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، عن مخاوفه من طريقة إقرار ومحتوى الأطر القانونية، التي تنظم الفضاء الرقمي قائلاً:

"بالرغم من ضرورة التحديثات التشريعية، إلا أنه يلزم -دائماً- احترام مبادئ الدستور، المتعلقة بالعملية التشريعية."

(29) حملة. 2022. "69% من الفلسطينيين/ات في الضفة وغزة يدعمون/ن إقرار قانون لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية." آخر تحديث بتاريخ 27 حزيران.

(30) مقابلة بحثية. مريم الطويل. مستشارة قانونية في وزارة الاتصالات الفلسطينية وتكنولوجيا المعلومات. 22/11/2022.

(31) مقابلة بحثية. مريم الطويل. مستشارة قانونية في وزارة الاتصالات الفلسطينية وتكنولوجيا المعلومات. 22/11/2022.

فالقرارات بقانون الصادرة عن رئيس السلطة، في ظل استمرار غياب المجلس التشريعي، لا تحترم مبدأ الدستور المتعلق بالفصل بين السلطات تحديداً، وبالتالي، يجب البحث عن أدوات تصل بنا إلى التحديثات التشريعية الضرورية، دون اللجوء إلى مخالفة دستورية. الانتخابات هي الحل بالتأكيد، ولكن في ظل استمرار تعطيلها، يلعب القضاة وغيرهم من الموظفين التنفيذيين دوراً محورياً في تطبيق مضمون التحديثات المطلوبة، دون أن نضطر إلى المخالفة الدستورية، بإصدار تشريع جديد على هيئة قرار بقانون، كذلك يعد من الضروري -وقتها- مشاركة المجتمع المدني، وإطلاعه على مضمون تلك التحديثات وأهميتها وأدوات تطبيقها؛ وهذا الأمر تحديداً تمّ تغييبه في حالة العديد من التعديلات التشريعية ومشاريع القوانين الجديدة. فلم يتم نقاشها بشكل رسمي مع المجتمع المدني أو طلب الملاحظات عليها، الأمر الذي يثير القلق، ما قد ينطوي على ذلك من تجاوزات محتملة، من حيث صياغته لنصوص التشريعات وموادها، أو أثر تطبيقاتها على احترام وحماية مبادئ حقوق الإنسان. لا سيما فيما يتعلق بالقرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية رقم 10/2018، الذي يهدد حرية التعبير وخصوصية المستخدمين بشكل واسع. و"القرار بقانون بشأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم 37/2021"، الذي تقرّر بموجبه تشكيل الهيئة العامة للاتصالات، فلا يوفر القرار بقانون ضمانات كافية لاستقلال أعضاء الهيئة القريبة جداً من خصوصية المستخدمين وبياناتهم الشخصية."

شركات المراقبة والتجسس

لقد تحوّلت الصناعة الرقابية الإسرائيلية إلى مشكلة عالمية لا تقتصر على فلسطين.³² خلال هذا العام، توالى التقارير والكشوفات عن مزيد من التوسّع في استخدام برمجية "بيجاسوس" الإسرائيلية في قمع النشطاء والناشطات المعارضين/ات والصحافة في دولٍ مختلفة حول العالم، وقد أظهرت التقارير خلال هذا العام زيادة انتشارها في كل من جنوب شرق آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية ودول عربية وأفريقية.³³ على الصعيد الفلسطيني، اعترفت سلطات الاحتلال أنّها استخدمت التقنية في الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل تتبّع فلسطينيين/ات مطلوبين/ات لديها واغتيالهم/ن مؤخراً.³⁴

تتمتّع شركات صناعة المراقبة ووحدات التجسس الرسمية الإسرائيلية بعلاقات متينة وتقاطعات فريدة، إذ يعمل العديد من أفراد الوحدات الخاصة لا سيما وحدة 8200 التابعة للسلطات الإسرائيلية بعد تقاعدهم في شركات تصنّع تقنيات رقابة، مستفيدين من علاقاتهم وخبراتهم الأمنية.³⁵ كما تُشير التقارير إلى أنّ أعضاء سابقين في الوحدة ذاتها يتبوأون اليوم مناصب مهمة في 8 شركات رقابة تكنولوجية إسرائيلية، من مجمل 27 شركة رقابة تعمل في إسرائيل.³⁶

كان تقرير نشره مركز حملة العام الماضي قد كشف عن العلاقة الوطيدة، التي تجمع بين شركات الرقابة والتجسس الإسرائيلية والاستثمارات الخاصة من شركات أمريكية، وكذلك المقاربة الأمريكية المجزأة وغير الفعّالة في تنظيم قطاع صناعات التجسس الإسرائيلية. وركّز التقرير على صناعات المراقبة الجماعية، مثل تقنيات التعرّف على الوجوه والمراقبة البيومترية والتجسس، لا سيما الحكومة الأميركية والشركات الأميركية ذات العلاقة. وهي بدورها تستثمر بشكلٍ واسع مع شركات الرقابة الإسرائيلية وتقيم معها علاقات وطيدة، بل واشترى العديد منها شركات مراقبة إسرائيلية ناشئة، ما

CNET. 2022. "Pegasus Spyware and Citizen Surveillance: Here's What You Should Know." Last modified July 19. (32)

Al-Haq. 2022. "The Pegasus Effect: The Global Impact of Israeli Surveillance Technology." Last modified on September 2. (33)

The Cradle. 2022. "Israel used Pegasus spyware to track down leaders of Lion's Den: Report." Last modified October 26. (34)

Geektime. 2022. "Unit 8200: The only way to succeed in high-tech?." Last modified September 7. (35)

The Intercept. 2022. "HOW ISRAEL BECAME A HUB FOR SURVEILLANCE TECHNOLOGY." Last modified October 17. (36)

حوّل تقنيات الرقابة الإسرائيلية المجرّبة على الفلسطينيين/ات والمستخدمه/ن إلى مشكلة عالمية تؤثر بشكل كبير على حقوق الإنسان.³⁷

القطاع الخاص

في حين أشارت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية إلى جملة من التعديلات ومشاريع القوانين الخاصة بتنظيم وحماية بيانات المستخدمين/ات لدى الشركات الخاصة، لا سيّما تلك التي تعمل في مجال الاتصالات والتواصل الرقمي والإنترنت، إلّا أنّ غالبية هذه المشاريع والتعديلات ما زالت في مراحل مختلفة من عملية التشريع، ولم يتم تطبيقها على صعيد رسمي.

رغم وجود مشاريع قوانين تم ذكرها تدور في أروقة مجلس الوزراء، إلّا أنه وحتى الآن لم يصدر قانون فلسطيني نافذ يضبط آليات جمع البيانات، وتخزينها وحمايتها، واستخدامها ومعالجتها أو الوصول إليها في السياق الفلسطيني. وهو ما يجعل بيانات المستخدمين/ات عرضة لإساءة الاستخدام أو التسريب في ظل غياب إجراءات وقوانين خاصة بها وشاملة لكافة مراحل التصرف بها. بل إنّ التعديلات ومشاريع القوانين جارٍ العمل عليها في أروقة مجلس الوزراء، لم يشرك بها المجتمع المدني، على نحوٍ ممنهج وبشكلٍ رسمي.

غياب الشفافية في هذا الملف يمنع الإطلاع على حجم انتهاك خصوصيات المستخدمين/ات، لكن من المعلوم أنّ الشركات الفلسطينية توفّر معلومات حول المستخدمين للنيابة العامة، بناءً على طلبها، الذي يتم نتيجة طلب من الأجهزة الأمنية الفلسطينية ذات العلاقة بوقوع الجرائم، وقد تمّ الكشف عن تقدّم النيابة العامّة بحوالي 26 ألف طلب للحصول على معلومات خلال عام 2021 وحده. وقد قامت الشركات بتزويد النيابة العامّة بالمعلومات المطلوبة وفقاً لذلك.³⁸

وكان استطلاع مواقف الفلسطينيين/ات، الذي أجراه مركز حملة خلال العام 2022 حول واقع الخصوصية وحماية البيانات الشخصية في السياق الفلسطيني قد كشف أنّ نحو 48% من الذين تمّ استطلاعهم/ن يعتقدون أنّ الشركات الفلسطينية المزوّدة لخدمة الاتصالات بإمكانها الوصول لبياناتهم الشخصية، واستخدامها دون علمهم أو موافقتهم، ونحو 24% من المشاركين/ات بالاستطلاع قد أقرّوا بأن هذه الشركات قد تداولت، بالفعل، بياناتهم الشخصية مع أطراف ثالثة دون موافقتهم.³⁹

وبذلك فقد اختتم عام 2022 من دون أيّ تغيير جذري يذكر تجاه حماية المستخدمين/ات الفلسطينيين/ات وخصوصيتهم وبياناتهم، التي تجمعها شركات القطاع الخاص، على الرّغم من التطلّعات والجهود التي لم تثمر نصوّصاً نافذة حتّى اللحظة.

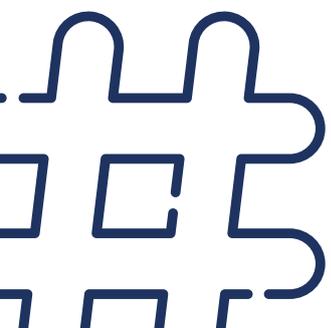
(37) حملة. 2022. "العرض والطلب: الأثر الأمريكي على قطاع المراقبة الإسرائيلي". آخر تحديث بتاريخ 4 تمّوز.

(38) حملة. 2022. "ملف الخصوصية والبيانات الشخصية في فلسطين". آخر تحديث 20 حزيران.

(39) استطلاع المواقف حول واقع الخصوصية وحماية البيانات الشخصية



الحق في التّجمّع والتنّظيم



الحق في التّجمّع والتنظيم



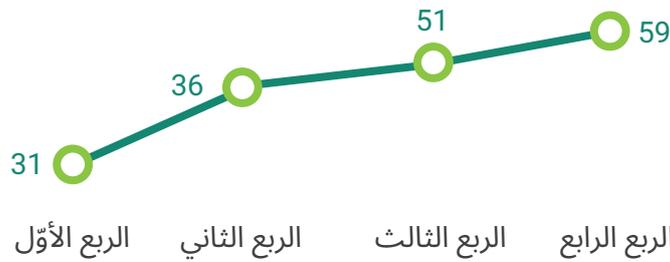
تؤثر منصات التواصل الاجتماعي على حقّ الفلسطينيين/ات في التّجمع والتنظيم في الفضاء الرقمي، حيث أشار تقرير شبكة BSR إلى أن سياسات شركة "ميتا" المتحيزة ضد الفلسطينيين/ات تحرمهم من هذا الحقّ من بين الحقوق الأخرى، خلال فترة شهر أيار 2021، ويتمثّل ذلك بحظر وتقييد أو إزالة صفحات أو مجموعات على منصات التواصل المختلفة، فقد وثّق مركز حملة تعليق وإزالة وتقييد صفحات/ مجموعات على منصات اجتماعية مختلفة على النحو التالي:



(11)

من الأمثلة على الصفحات ووسائل الإعلام التي تمّ تقييدها أو إغلاقها، بشكلٍ مؤقتٍ أو دائم، وقد وثّقها مركز حملة، راديو نساء أف أم، وشبكة قدس الإخبارية، وتلفزيون المدينة، شبكة الإرسال الإعلامية، وفلسطين كرونيكل، وشبكة القسطل الإخبارية، وعرب 48، وراديو بيت لحم 2000، من ضمن صفحات ووسائل إعلام أخرى.

توزيع الانتهاكات حسب الأرباع



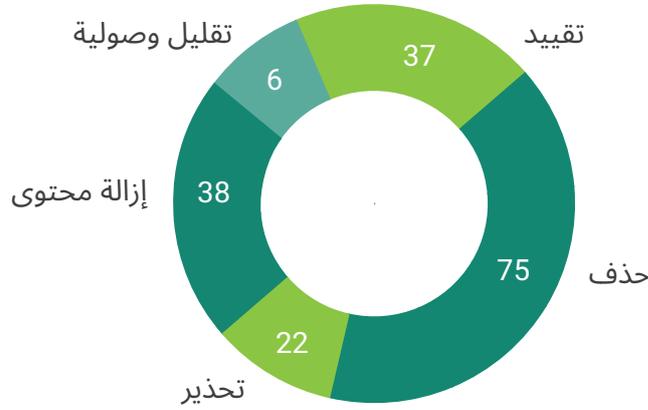
(12)

توزيع الانتهاكات حسب المنصات



(13)

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد



(14)

عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها من قبل الشركة



(15)

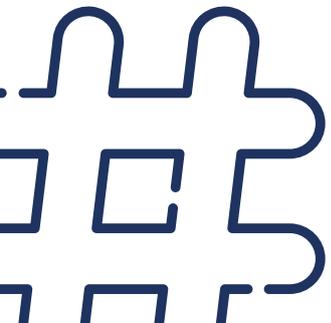
توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة



(16)



اقتصاد رقمي





ما زالت شركة "باي بال" (PayPal) الأميركية العالمية، التي تُعرف بكونها منصّة الدفع الإلكتروني الأكثر استخدامًا حول العالم؛ ترفض إتاحة خدماتها للفلسطينيين/ات في الأرض الفلسطينية المحتلة. في حين تتيح ذلك للمستوطنين/ات الإسرائيليين/ات، الذين يسكنون المستوطنات غير القانونية المقامة في الأرض المحتلة.⁴⁰ وفي هذا السياق، نشر الممثل الأميركي البارز "مارك روفالو"، والمعروف بمواقفه المناصرة للحقوق الفلسطينية، دعوة إلى هذه المنصة وطالبها بتوفير خدماتها للفلسطينيين/ات.⁴¹ في الوقت الذي ثمنت به مجموعات ومنظمات حقوقية فلسطينية هذه الدعوة وطالبت بإنهاء تمييز شركة "باي بال" ضد الشعب الفلسطيني.

من ناحيةٍ أخرى، أعلنت شركة "بوكنغ دوت كوم" (Booking.com) الهولندية عن قرارها بتصنيف الممتلكات المدرجة على منصّتها في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وإظهار تحذير بأنّ هذه المواقع تقع ضمن أرض محتلة، وأنّ الإقامة بها قد ينطوي على مخاطر تتعلّق بحقوق الإنسان، إلّا أنّ الشركة سرعان ما تراجعَت على خلفية الضغوط الإسرائيلية عليها عن قرارها الأخير، وقرّرت وضع تنبيه يُشير إلى "منطقة نزاع" على الممتلكات، التي تقع في المستوطنات الإسرائيلية والبلدات الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة.⁴² تكرر مع شركة "بوكنغ. كوم" ما حدث سابقًا مع شركة "إير بي إن بي" (airbnb) في عام 2019 حيث بعد أن قرّرت إزالة العقارات الموجودة في المستوطنات لعدم قانونيتها، اصطدمت بالضغوط الإسرائيلية وحملات مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل، وما لبثت أن تراجعَت عن قرارها.⁴³

Zamleh.2021. "Paypal for Palestine Campaign." Last modified in 2021. (40)

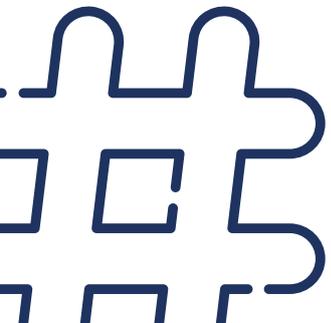
The New Arab. 2022. "Mark Ruffalo backs petition urging PayPal to end 'discrimination' against Palestinians." Last modified June 7. (41)

Al-Haq. 2022. "Al-Haq Welcomes "Human Rights and Safety" Warnings of Booking.com in the Occupied West Bank as an Important First Step Towards Full Disengagement." Last modified September 24. (42)

(43) رويترز. 2019. "إير بي إن بي تتراجع عن استبعاد مستوطنات الضفة الغربية من قوائمها." آخر تحديث نيسان 2019.



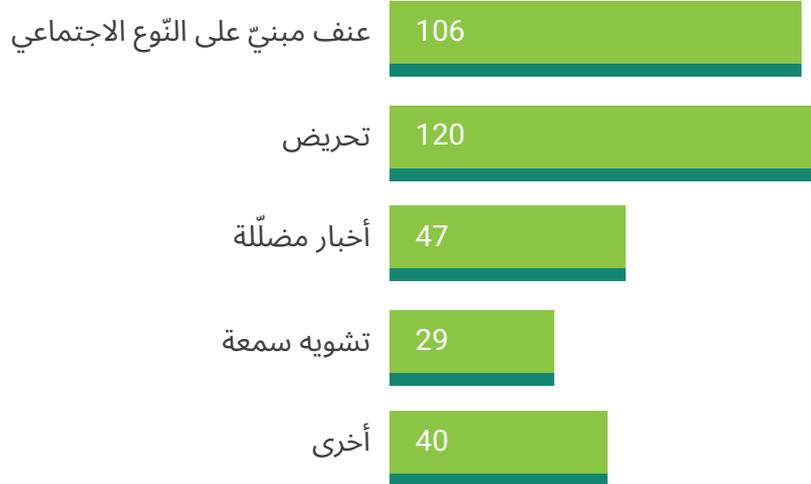
الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية



الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية



تنتشر خطابات الكراهية والتحريض والتشهير والأخبار المضلّة على نطاقٍ واسعٍ في السياق الفلسطيني، ويعود قسم من هذه الخطابات المؤذية إلى دوافع وأسباب اجتماعية وسياسية فلسطينية داخلية، وقسم آخر من قبل جهات ومجموعات وأفراد إسرائيليين/ات. يتوزّع المحتوى الضار، الذي وثّقه مركز حملة على النحو التالي:



(17)

توزيع الانتهاكات حسب الأرباع



(18)

توزيع الانتهاكات حسب المنصات



(19)

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة



(20)

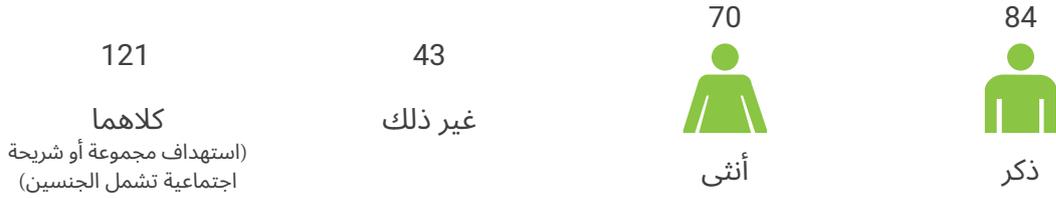
توزيع انتهاكات الأفراد حسب صنف الضحية⁴⁴



(21)

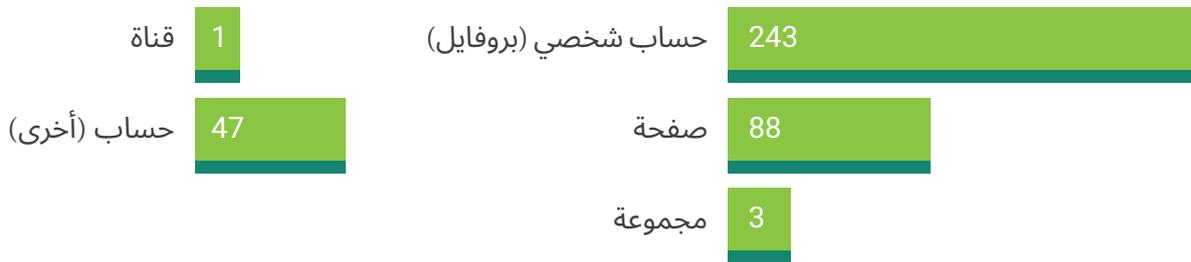
(25) قد يحمل الشخص أكثر من صفة في الوقت ذاته، مثلًا ناشط/ة سياسي/ة وصحفي/ة، ولذلك فإنّ الصفات أكثر من أعداد الأشخاص المتأثرين/ات.

تصنيف الضحايا حسب الجنس



(22)

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل



(23)

عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها



(24)

توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة



(25)

تنتشر الأخبار المضلّة في السّياق الفلسطينيّ بوتيرة غير قابلة للسيطرة،⁴⁵ لا سيّما وأنّ الساحة الفلسطينية حبلت بالأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفع بكثيرٍ من النقاشات إلى الظهور في الفضاء الرقمي. وقد تنوّعت الأخبار المضلّة لكن لربّما غلب عليها المحتوى السياسي في ظل الاحتلال والانقسام السياسي الفلسطيني، وكذلك المحتوى الاجتماعي الخاص بأحداث اجتماعية.

فقد أفاد بكر عبد الحق، من المرصد الفلسطيني لتدقيق المعلومات والتربية الإعلامية "تحقق" بتوثيق مركز تحقّق 427 خبرًا مضللًا، خلال عام 2022، منها 223 محتوىً كاذبًا مقصودًا للتلاعب بالجمهور، و174 محتوىً مضللًا لكن من دون تخطيط أو قصد، و28 محتوىً صحيحًا نسبيًا لكنه غير دقيق أو بحاجة لمزيد من التوضيح والسياق.

في سياقٍ آخر، في حين لا يوجد حتّى اللحظة معلومات شاملة حول المحتوى العنصري والتّحريضي الإسرائيلي في الفضاء الرقمي، إلّا أنّ آخر مؤشرات مركز حملة لنهاية عام 2021 أشارت إلى رصد 620 ألف محادثة/ مضمون، يحتوي على محتوى عنصري وتحريري ضد الشعب الفلسطيني. تُشير الأرقام إلى ارتفاع وتيرة المحتوى العنصري بنسبة 8% عن العام السابق بواقع 46 ألف منشور إضافي تم رصده.⁴⁶ كما عمل مركز حملة من خلال مرصد انتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية (حر) على توثيق عشراتٍ من هذا المحتوى وتصعيده إلى شركات التواصل الاجتماعي للتأكد من اتخاذ الشركات الإجراءات المناسبة بحق هذا المحتوى المخالف لمعايير المجتمع.

وتُثقت الشبكة الفلسطينية لمكافحة خطاب الكراهية "كفى" 343 منشورًا تضمن محتوى كراهية في الفضاء الرقمي ذات العلاقة بالسياق الفلسطيني.⁴⁷ كما وثّق مركز حملة عددًا من المنشورات التي تشتمل على محتوى كراهية وعنفي، وبلغ عدد المنشورات التي وثقها مركز حملة 136، لكن هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة حقيقة الواقع بدقّة.

لعلّ توثيق خطاب الكراهية واحدة من المهام المعقدة في الفضاء الرقمي، لأنّ تعريف خطاب الكراهية، بحدّ ذاته، ينطوي على تعقيدات وإشكاليات عديدة، ويمكن تعريف هذا النوع من الخطابات فقط وفق سياقات وثقافات ومفاهيم خاصة بكل مجتمع على حدة، فمن الصعوبة بمكان إنشاء تعريف عالمي جامع، كما يوضّح المختص يونس طهراوي، الذي يعمل ضمن مبادرة شبكة كفى لمحاربة خطاب الكراهية، حيث أوضح أنّ الطابع الغالب على خطابات الكراهية في فلسطين يأخذ طابعًا سياسيًا بسبب الأوضاع السياسية الداخلية وتزداد حدّة وكثافة كلما تطوّرت الأحداث في الميدان، إذ ثمة ارتباط وثيق بين الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانتشار خطابات الكراهية على الإنترنت.⁴⁸

ويُشير طهراوي إلى أنّ قسمًا من الخطابات يُنشر بشكلٍ منظمٍ وممنهج، ومن ناحيةٍ أخرى فإنّ قسمًا آخر من الخطابات غير منظمٍ لكن يقف وراءه موالون لأحزاب سياسية فلسطينية، ينشرون بشكلٍ عفوي خطابات كراهية ارتباطًا بالأحداث الميدانية مناكفةً بالأطراف الأخرى.⁴⁹

(45) حملة. 2020. "في بحث استكشافي لمركز حملة: 72% من الفلسطينيين تعرضوا لأخبار مضلّة." آخر تحديث بتاريخ 8 أيلول.

(46) حملة. 2022. "مؤشر العنصرية والتحرّض 2021: تضاعف العنصرية والتحرّض ضد الفلسطينيين والعرب خلال العام." آخر تحديث 17 كانون الثاني.

(47) كفى - الشبكة الفلسطينية لمناهضة خطاب الكراهية. 2022. آخر تحديث 7 كانون الأول.

(48) مقابلة بحثية. يونس طهراوي. شبكة كفى - مستشار قانوني. 21/11/2022.

(49) مقابلة بحثية. يونس طهراوي. شبكة كفى - مستشار قانوني. 21/11/2022.

في الوقت ذاته ما زال العنف المبني على النوع الاجتماعي (الجندي) الرقمي يحصد تأثيرًا سلبيًا بارزًا على الفضاء الرقمي الفلسطيني، ويُشير بحث صدر عن مركز حملة بعنوان "شبكة منتهكة" إلى أنّ 37.7% من النساء اللاتي لا يضعن أسماءهنّ الحقيقية على منصات التواصل الاجتماعي، بسبب غياب الشعور بالأمان. وأشارت 55.8% من النساء أنّهن لا يضعن صورهن الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي، نصفهنّ أُشرن إلى أنّ غياب الشعور بالأمان سببًا لذلك.⁵⁰ كما يُشير الأستاذ طهراوي في سياقٍ مشابهٍ، بأنّ خطابات الكراهية تأخذ طابعًا معاديًا للنساء بدرجةٍ ثانية بعد خطابات الكراهية السياسية، وهذا يُدللّ إلى مدى تجذّر الخطابات التي تميّز بناءً على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي.⁵¹

تُشير هذه النسب إلى المخاوف العميقة لدى النساء الفلسطينيات لدى استخدامهن لوسائل التواصل الاجتماعي، ومن المؤكد أنّ لهذه المخاوف دوافع وأسباب تعود إلى تعرضهنّ بشكلٍ جمعي إلى محاولات ابتزاز أو اختراق خصوصية أو مضايقات على الإنترنت بدون رادع وحماية حقيقية. وبالفعل يُظهر البحث ذاته، أنّ 25.7% من النساء تعرّضن للمضايقات على الإنترنت في وقتٍ ما، وأفادت 50% من المشاركات بأنّهن يشعرن بأنّهن مراقبات على الإنترنت بطريقة أو أخرى. وأشارت 15.4% من المشاركات أنّهن تعرّضن للابتزاز عبر الإنترنت في مرحلة ما من حياتهن.⁵² وقد وثّق مركز حملة 106 انتهاك عنف رقمي قائم على النوع الاجتماعي خلال عام 2022.⁵³

(50) حملة. 2022. "مركز حملة يصدر بحثًا بعنوان "شبكة منتهكة" حول العنف الجندي في الفضاء الرقمي الفلسطيني." آخر تحديث 28 تشرين الثاني..

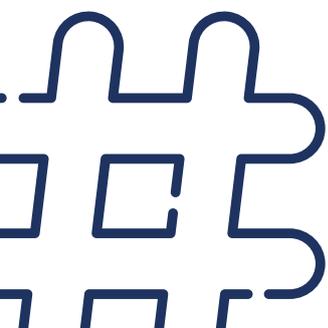
(51) مقابلة بحثية. يونس طهراوي. شبكة كفى - مستشار قانوني. 21/11/2022.

(52) حملة. 2022. "مركز حملة يصدر بحثًا بعنوان "شبكة منتهكة" حول العنف الجندي في الفضاء الرقمي الفلسطيني." آخر تحديث 28 تشرين الثاني..

(53) منصّة خُر. مركز حملة.



النتائج





يظهر التحليل أعلاه مجموعة من الملاحظات والنتائج التي يمكن استخلاصها فيما يتعلّق بأنماط الانتهاكات الرقمية وسلوك السلطات والشركات، أبرزها:

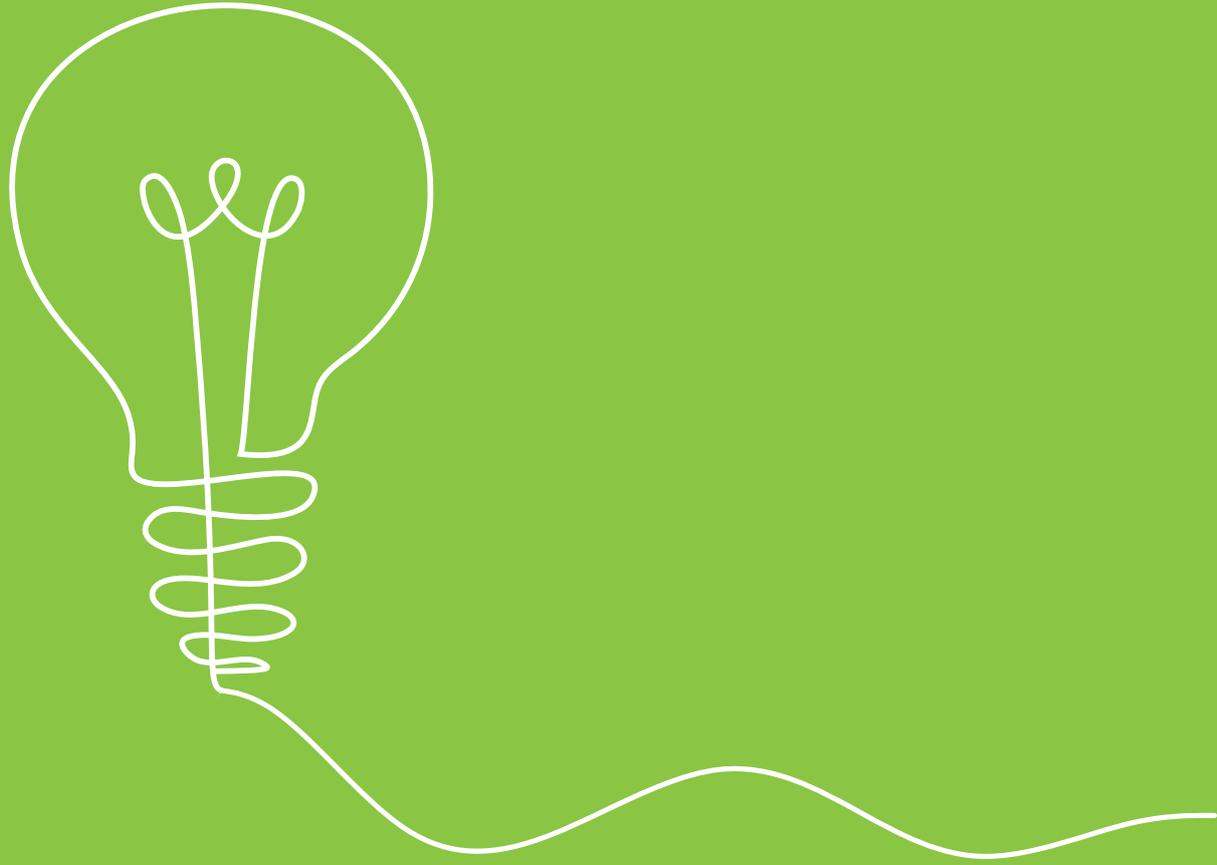
- على الرّغم من التّطوّر الإيجابي المتعلّق بتحقيق شركة "أعمال من أجل مسؤولية مجتمعية" BSR، إلّا أنّ تأخير شركة "ميتا" لإعلان جدولها الزمني لتنفيذ توصيات تقرير الشبكة يشكل أرضاً خصبة لاستمرار سياستها التمييزية ضد المحتوى الفلسطيني، ما يقوّض حقّ الفلسطينيين/ات في التمتّع بفضاء رقمي آمن وعادل وحر.
- ما زالت شركة "ميتا" على رأس شركات التواصل الاجتماعي من حيث حجم تقييدها للفضاء الرقمي الفلسطيني، فقد وثّق مركز حملة 829 انتهاكاً خلال عام 2022 على منصّاتها الثلاث. وفي الوقت ذاته على رأس هذه الشركات من حيث الاستخدام والانتشار في المجتمع الفلسطيني؛ إذ تشير التقارير إلى وجود ما يقارب 5.5 مليون مستخدم/ة للإنترنت في فلسطين، 65.7% منهم يستخدمون منصات التواصل الاجتماعي، النسبة الأكثر منهم بواقع 92% تستخدم منصّة فيسبوك.⁵⁴
- تتنوّع استجابة شركات التواصل الاجتماعي لطلبات مركز حملة، لكن يتّضح اعتبار شركة "ميتا" أكثر الشركات مماطلة وتأخراً وسلبيةً في ردودها، وفي حين كانت الشركة تدّعي أنّ لوباء كوفيد-19 سبباً في ضعف سرعة الاستجابة، إلّا أنّها أزالته هذا التبرير مؤخراً من ردودها دون تحسّن ملحوظ في سرعة الاستجابة.
- يظهر أنّ النشاطات/ات والصحفيين/ات من أكثر الجهات تأثراً بسياسات الشركات الخاصة بإدارة المحتوى بحكم تعبيرهم المستمر عن آرائهم/ن بخصوص التطوّرات السياسية في الساحة الفلسطينية.
- لا تتعامل الشركات، لا سيّما شركة "ميتا" ومنصّة "تيك توك" مع أشكال مختلفة من المحتوى العنيف والتشهيري في سياق اجتماعي فلسطيني بالسرعة والصرامة المطلوبة، وبذلك يظهر قصور في محاربة العنف الاجتماعي والمحتوى الضار في الوقت الذي تطبّق فيه معايير المجتمع بشكلٍ صارم ومفرط في السياق السياسي.
- ما زالت سلطات الاحتلال تملك اليد العليا في البنية التحتية الخاصة بالاتصالات في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولديها السيطرة الكاملة على الأرض، وهو ما يمنحها إمكانيات واسعة لاستخدام تقنيات الرقابة الإلكترونية على الاتصالات والحركة والبيانات الخاصة بالفلسطينيين/ات. ويساعدها ذلك، كما أظهرنا، في تعزيز سيطرتها على الشعب الفلسطيني من خلال حملات الاعتقالات على خلفية البيانات التي يجري جمعها بمختلف الطرق، باستخدام أدوات الرقابة والتجسس، التي تطوّرها بشكلٍ مستمر، في ظل توسّع حصّة صناعة تقنيات التجسس ضمن الصناعات الإسرائيلية.

(54) آيبوك، 2022. "تقرير وسائل التواصل الاجتماعي لعام 2022".

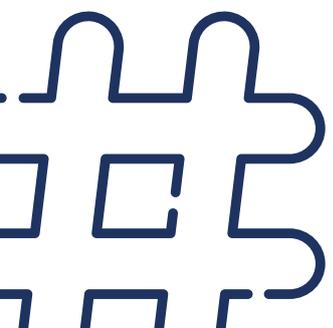
■ تصاعدت خلال عام 2022 حجم تأثير حملات تشويه السمعة الممنهجة والمنظمة التي تقودها مجموعات صهيونية أو إسرائيلية متطرفة ضد الصحفيين/ات والناشطين/ات المناصرين/ات للقضية الفلسطينية. وظهر أنّ تحويل "وزارة الشؤون الاستراتيجية" التي أدارت على مدار أعوام هذه الجهود لنزع الشرعية عن المؤسسات والنشاط الحقوقي المناصر لفلسطين لم يؤثر بشكلٍ كبير على أداء شبكة المؤسسات الإسرائيلية اليمينية المتطرفة والصهيونية التي تهدف ذات الغرض.

■ استمرت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بسياسات الاحتجاز التعسفي والاستدعاءات على خلفية النشر على منصات التواصل الاجتماعي، وبالرغم من الحديث عن مجموعة من القوانين والتشريعات التي يتم العمل عليها لتنظيم الفضاء الرقمي، إلا أنها لغاية لحظة إصدار التقرير لم تبصر النور، ولم يتم إشراك المجتمع المدني في المشاورات حولها بالطريقة المطلوبة.

■ تشكّل تقنيات الرقابة والتجسس والشركات العاملة على هذا الصعيد تحديًا كبيرًا ومتزايدًا لمبادئ حقوق الإنسان وللحق في الخصوصية والأمان على الإنترنت، بشكلٍ أساسي. تساهم إسرائيل، بدورها، على نحوٍ كبير في خصخصة هذا القطاع وتطوير تقنيات تجسس تساهم في اختراق خصوصيات الفلسطينيين/ات بشكلٍ أساسي، ومن ثم خصوصيات كثير من النشطاء والناشطات حول العالم، كما حدث في حالة برمجة "بيجاسوس" التي تنتجها شركة "إن إس أو"، لا سيّما وأنّ تقارير عديدة أشارت إلى وجود شركات أخرى إسرائيلية تمكّنت من تطوير تقنيات اختراق وتجسس شبيهة، وما زالت خارج الأضواء، ولم يعرف حجم إمكانياتها وآفاق أثارها السلبية المستقبلية على حقوق الإنسان الرقمية.



توصيات





الشركات

■ على شركات التواصل الاجتماعي اتخاذ إجراءات صارمة لكفالة وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التّجمع والتنظيم والحق في عدم التمييز للفلسطينيين/ات، من بين الحقوق الأخرى، عبر الخطوات التالية:

التأكد من إنفاذ سياسات إدارة المحتوى الخاصة بها، بشكل عادل مع جميع المستخدمين، مع ضرورة أخذ السياق السياسي والاجتماعي بعين الاعتبار، عند تنفيذ سياساتها.

إشراك كل من مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية، والأكاديميين/ات، والخبراء والمختصين/ات في تصميم وتنفيذ سياساتها.

اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز شفافية عملها، مثل الإفصاح بشكل شفاف وعلني عن طلبات الرقابة على المحتوى، التي تتلقاها من الحكومات عمومًا، وبشكل أكثر تحديدًا من الحكومات القمعية وحكومات الاحتلال والأجسام التابعة لتلك الحكومات، مثل وحدة السايبر الإسرائيلية في حالة المحتوى الفلسطيني.

الالتزام بالقانون الدولي ومبادئ الأعمال وحقوق الإنسان عند تصميم وتنفيذ سياسات الإشراف على المحتوى.

على شركة "ميتا" العمل بشكل فوري على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير شبكة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية، والإعلان عن خطة زمنية واضحة لتنفيذ هذه التوصيات.

■ على شركات الاقتصاد الرقمي وخدمات الدفع الرقمي العالمية مثل شركة "باي بال" (PayPal) الالتزام بالقانون الدولي ومبادئ الأعمال وحقوق الإنسان ومباشرة العمل لإنهاء التمييز الرقمي ضد الفلسطينيين/ات عبر فتح خدماتها للدفع الإلكتروني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

■ التزام شركات السياحة مثل "بوكنغ. كوم" و"إير بي إن بي" من بين الشركات السياحية الأخرى بمبادئ الأعمال وحقوق الإنسان والقانون الدولي وكذلك أخلاقيات الشركات.

■ التزام شركات "جوجل" و"أمازون" بمبادئ حقوق الإنسان وحماية الحقوق الرقمية عند تنفيذ مشاريع مثل "مشروع نيمبوس" و"ضمان عدم مساهمة خدماتها في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني.

منظمات المجتمع المدني المحليّة والدّولية

- تعزيز التعاون وتنسيق العمل الجماعي بشكل تقاطعي؛ من أجل حماية الحقوق الرقمية الفلسطينية والحقوق الرقمية بشكل عام.
- زيادة الضغط على الحكومات والشركات المختلفة بهدف إلزامها بضرورة الالتزام بالقانون الدولي ومبادئ الأعمال وحقوق الإنسان.
- العمل بشكل متواصل ومستمر لفهم تأثير السياسات الرقمية والخدمات الرقمية، التي تقدمها الحكومات والشركات على حقوق الإنسان ومساءلتهم عن هذه السياسات والخدمات.
- تطوير برامج تدريبية وحملات توعوية متواصلة حول الممارسات الضارة على منصات التواصل الاجتماعي مثل تشويه السمعة والابتزاز والتحرّش والأخبار المضلّلة.
- مواصلة رصد وتوثيق انتهاكات الحقوق الرقمية وتحليل تأثيرها على حالة حقوق الإنسان الفلسطينية بالمجمل.

السلطة الفلسطينية

- تكثيف التواصل الفعال للوزارات الفلسطينية ذات العلاقة؛ بما فيها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع منصات التواصل الاجتماعي والضغط عليها لإنهاء التمييز الرقمي بحق الفلسطينيين/ات، وتعزيز التبليغ عن المحتوى الإسرائيلي باللغة العبرية، الذي يحرّض بشكل ممنهج ضد الفلسطينيين/ات.
- طرح مشروع قانون حماية الخصوصية والبيانات الشخصية للاطلاع العام والنقاش مع المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة.
- إنشاء هيئة رقابة مستقلة على الحق في الخصوصية
- العمل على تطوير حضور فلسطين رقمياً وحضور الرواية الفلسطينية بعدة لغات (بالتعاون مع الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء والجهات المختلفة ذات العلاقة).
- تفعيل أنشطة لجنة الحقوق الرقمية الوزارية لرفع الوعي بالحقوق الرقمية الفلسطينية عبر المناهج الدراسية المدرسية والجامعية (بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي).
- الدفع نحو متابعة تطوير مبادرة البيانات الحكومية المفتوحة، كتشكيل لجنة متابعة وضمان العمل ضمن آلية ومواعيد زمنية واضحة.

■ تعديل قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، والعمل على تعزيز حرية التعبير عبر الإنترنت ووقف الاعتقالات على خلفية نقد الشخصيات الرسمية بحجة "ذم المقامات العليا".

■ اتّخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان العمل على تعزيز سيادة القانون والعمل لحماية وتعزيز السلامة والأمان للفلسطينيين/ات رقميًا على اختلاف أطيافهم وميولهم الجندرية وانتماءاتهم الحزبية والدينية.

دول الطرف الثالث

■ الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف انتهاكاتها الممنهجة للحقوق الرقمية الفلسطينية من بين حقوق الإنسان الأخرى.

■ الضغط على الشركات التكنولوجية عمومًا، وشركات التواصل الاجتماعي بشكل خاص، لوقف أي سياسات تمييزية بحق الفلسطينيين/ات من بين المجتمعات الأخرى المقموعة حول العالم، والدفع نحو تعزيز الشفافية في هذه الشركات حول سياساتها في الإشراف على المحتوى والتعاون مع الحكومات المختلفة.

■ التأكيد من انصياع الشركات التكنولوجية لمبادئ الأعمال وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، عند تصميم وتنفيذ سياساتها المختلفة.

■ وقف استخدام تقنيات "إن إس أوه" (NSO Group) وتطبيقات التجسس وكافة تقنيات المراقبة المشابهة، التي تمّ تطويرها وتنميتها عبر انتهاك حقوق الفلسطينيين/ات من خلال اختبارها عليهم، والدفع نحو تجريم استخدامها.

■ الوقف الفوري لبيع ونقل واستخدام تكنولوجيا المراقبة؛ حتّى يتم وضع ضمانات كافية لحقوق الإنسان، تتفق والمواثيق الدولية بما فيها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

■ الالتزام بالحق في حرية الرأي والتعبير واعتماد تعريف موضوعي لمعاداة السامية، ومتوافق عليه من قبل المدافعين/ات عن حقوق الإنسان اليهود والفلسطينيين/ات، مثل إعلان القدس حول معاداة السامية.

■ تعزيز النقاش السياسي الخالي من جميع أشكال العنصرية والكراهية، بما في ذلك معاداة السامية وكراهية الإسلام من غيرها من أنواع الخطاب العنصري.



ملاحق

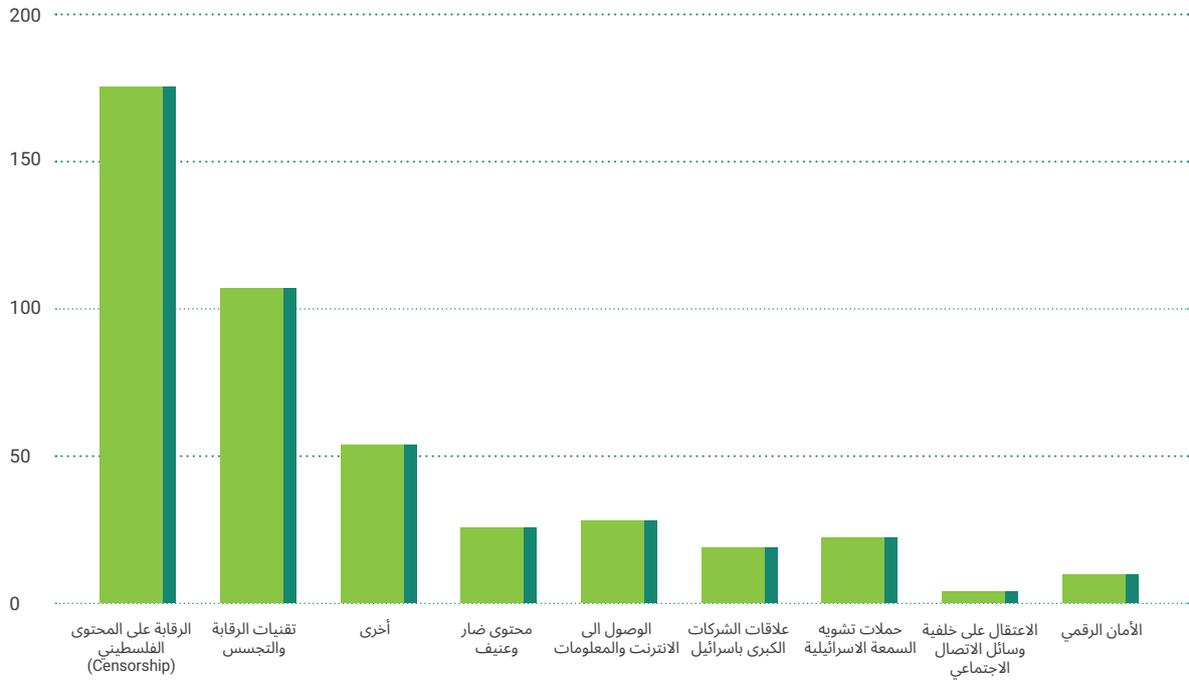




تحليل التغطية الإعلامية للحقوق الرقمية

غطت وسائل الإعلام الفلسطينية، والعربية والعالمية الحقوق والقضايا الخاصة بالفضاء الرقمي الفلسطيني بأشكالٍ عديدة، وشملت التغطية موضوعات متنوّعة، منها حصلت على حقّها من التغطية وأخرى لم تحصل على تغطية كافية. واستنادًا إلى 406 مواد صحفية نشرت هذا العام ووثّقها مركز حملة، فإنّ أبرز المواضيع التي تمّت تغطيتها تبدو على النحو التالي:

توزيع الموضوعات



يُلاحظ من ذلك أنّ الرقابة على المحتوى الفلسطيني حصلت على حيزٍ جيّد من التغطية الإعلامية بسبب شدّة الرقابة وتقييد المحتوى الفلسطيني، عبر منصّات التواصل الاجتماعي. وكذلك حصل موضوع تقنيات الرقابة والتجسس على تغطية، أيضًا، جيّدة بسبب انفجار قضية تقنيات التجسس الإسرائيلية، التي تحوّلت إلى إشكالية دولية ولم تعد تقتصر على السياق الفلسطيني.

ملحق المقابلات مع متخصصين/ات

الاسم	التعريف	تاريخ المقابلة	الموضوع
يونس طهراوي	شبكة كفى	21/11/2022	خطاب الكراهية
مريم الطويل	وزارة الاتصالات	22/11/2022	حماية البيانات
منى شتيه	مركز حملة	27/11/2022	الرقابة على المحتوى
يوسف منير	المركز العربي - واشنطن	13/12/2022	حملات تشويه السمعة

الرسومات البيانية

رقم الرسم البياني	القسم	العنوان
1	حرية الرأي والتعبير	توزيع الانتهاكات حسب نوع الانتهاك
2	حرية الرأي والتعبير	توزيع الانتهاكات حسب الأرباع
3	حرية الرأي والتعبير	توزيع الانتهاكات حسب المنصات
4	حرية الرأي والتعبير	توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد
5	حرية الرأي والتعبير	توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة
6	حرية الرأي والتعبير	توزيع انتهاكات الأفراد حسب صنف الضحية
7	حرية الرأي والتعبير	تصنيف الضحايا حسب الجنس
8	حرية الرأي والتعبير	تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل
9	حرية الرأي والتعبير	عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها من قبل الشركة
10	حرية الرأي والتعبير	توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة
11	الحق بالخصوصية وحماية البيانات	توزيع الجهات المتأثرة بالانتهاكات الرقمية
12	الحق بالخصوصية وحماية البيانات	توزيع الانتهاكات حسب الأرباع
13	الحق بالخصوصية وحماية البيانات	توزيع الانتهاكات حسب المنصات

العنوان	القسم	رقم الرسم البياني
توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد	الحق بالخصوصية وحماية البيانات	14
عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها	الحق بالخصوصية وحماية البيانات	15
توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة	الحق بالخصوصية وحماية البيانات	16
توزيع المحتوى الضار الموثق	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	17
توزيع الانتهاكات حسب الأرباع	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	18
توزيع الانتهاكات حسب المنصات	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	19
توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	20
توزيع الانتهاكات حسب صنف الضحية	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	21
تصنيف الضحايا حسب الجنس	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	22
تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	23
عدد الانتهاكات التي جرى متابعتها	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	24
توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة حتى اللحظة	الخطاب العنصري والتمييزي وخطاب الكراهية	25

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media



كانون الثاني 2023